Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 6, Special Issue 1, 2023

Deanship of Scientific Research

The Grammatical Stance of the Authors of *Hawashi Kitab As-Sibawayh* Toward his Opinion on the Grammatical Indication of Dual and the Plural of the Masculine Noun

Ahmed Shaaban Rajab Raheem Al-Kubeisi**, Abdullah Hameed Hussein

Department of Arabic Language - College of Education for Humanities, University of Anbar, Iraq, Ramadi.

Received: 14/12/2022
Revised: 3/5/2023
Accepted: 4/1/2024
Published: 30/12/2023

* *Corresponding author:*
ahm20h2001@uoanbar.edu.iq

Citation: Al-Kubeisi, A. S. R. R., & Hussein, A. H. (2023). The Grammatical Stance of the Authors of Hawashi Kitab As-Sibawayh Toward his Opinion on the Grammatical Indication of Dual and the Plural of the Masculine Noun. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *50*(6), 257–264. https://doi.org/10.35516/hum.v50i6.7057

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The research aims to assess the stance of advanced scholars towards Sibawayh's views, examining their agreement or disagreement and the subsequent impact on later grammarians. The goal is to contribute to the enrichment of grammatical studies in general.

Methods: The study employs a descriptive and analytical approach to discuss the issue. It presents the attitudes of grammarians towards Sibawayh's statements, scrutinizing and favoring the strong ones while rejecting the weak ones. The grammatical position according to Sibawayh's statements is examined, comparing them with the views of commentators and other grammarians who supported or contradicted him. The grammarians' perspectives are carefully documented, even if not found in their available books, indicating sources with phrases such as "attributed to" when applicable.

Results: Sibawayh's opinions on the parsing of the dual and the sound masculine plural were diverse, reflecting more than one perspective. After careful examination, it becomes evident that his understanding was either incorrect or subject to misconceptions. The correct interpretation, as deduced from his statements, indicates parsing with letters in the nominative, accusative, and genitive cases. However, the scholars who wrote annotations (Al Hawashi) contradicted Sibawayh's opinion and offered corrections.

Conclusion: Establishing a clear stance for any grammarian, especially someone of Sibawayh's stature, on grammatical issues holds significant importance, given the potential impact on the grammar lesson. The research recommends a thorough investigation of Sibawayh's opinions from his own works or those of respected grammarians.

Keywords: Stance, grammarian, Sibawayh, saying, parsing, dual, plural.

الموقف النَّحوي لأصحاب (حواشي كتاب سيبويه) من رأيه في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

أحمد شعبان رجب رحيم الكبيسي*، عبدالله حميد حسين

قسم اللغة العربية .كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة الأنبار، العراق، الرمادي.

ملخّص

الأهداف: الهدف من البحث التوصل إلى موقف العلماء المتقدمين من قول سيبويه من حيث موافقتهم أو مخالفتهم له، وما لذلك مِن أثر في اللاحقين من النحويين، وإثراءً للدراسات النحوية عامة.

المنهجية: استُعمل المنهج الوصفي والتحليلي في مناقشة هذه المسألة، من حيث عرض مواقف النحويين من قول سيبويه ودراستها، وردّ الضعيف منها، وترجيح القوي فيها. بعد ذلك دراسة الموقف النَّحوي بقول سيبويه في ضوء عرض قوله أولًا مُطلِقًا عليه (الموقف الأول) مع مَن وافقَهُ من أصحاب الحواشي وغيرهم من النحويين. ثمَّ يأتي مَن خالف قول سيبويه واستدركَ عليه في المواقف الخمس الأُخر. مع الحرص على ذكر أدلة الجميع واعتراضاتهم وإجاباتهم عن بعضهم. وقد جاءت مواقف النحويين محررةً ومُوثقةً من كتبهم المطبوعة، وإن لم يكن في كتبه المتوافرة قلنا بعبارة: (نُسِبَ، نَسَبَهُ إلى...)؛ ليُعلمَ أنَّهُ منقول بالواسطة.

النتائج: تعددت آراء سيبويه في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بأكثر من رأي غُلِطَ في فَهْمِهِ عنه، أو نُسب وهْمًا إليه، والصحيح بعد تحرير رأيه يتبيَّنُ أنَّه يُعربُهما بالحروف في حال الرفع والنصب والجرِّ، ومع هذا كان موقف أصحاب الحواشي مخالفًا لرأيه ومستدركًا عليه.

الخلاصة: أنَّ إثبات رأي لأي نحوي ولاسيما سيبويه في القضايا النحوية أمرٌ في غاية الأهمية؛ لِما لرأيه من تأثير في الدرس النحوي، لذلك يوصي البحث بتحري رأي سيبويه من كتابه أو من كُتب النحويين المعتبرين.

الكلمات الدالة: الموقف، النحوي، سيبويه، قول، إعراب، المثنى، الجمع.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، ورَضِيَ الله تعالى على مَن اتَّبعَ هُدَاه.

فهذا بحثٌ في أحد المواقف النحوية التي جاءت في كتاب (حواشي كتاب سيبويه)؛ إذ إنَّ النحويين المتقدِّمين تنوَّعَت مواقفهم النحوية من آراء سيبويه النحوية، وتلك المواقف جاءت مُعَلَّقة على حواشي نسخ الكتاب التي جمعها أبو علي الفارسي، وأبو القاسم الزمخشري، وكانت هناك مُشاركة في جمع تلك الحواشي للدكتور سليمان بن عبد العزيز العيوني الذي حصلَ على نسخٍ أخرى لتلك الحواشي؛ فزادَها على حواشي أبي علي الفارسي، وأبي القاسم الزمخشري ثمَّ جمع تلك الحواشي جميعها وأخرجَهَا في كتاب (حواشي كتاب سيبويه) جامعًا ومحققًا ومرتبًا تلك الحواشي على أقوال سيبويه؛ فظهرَ لنا هذا الكتاب لأول مرة؛ فكان ظهوره ذا قيمة علمية كبيرة؛ لتضمنه آراء لنحويين متقدِّمين ولا سيما أنَّ كتبهم منها ما هو مفقود.

ولقيمة هذا الكتاب البِكر في ميدان البحث، أضف إلى ذلك ما وردَ فيه من آراء لنحويين مُتقدمينَ في تعليقهم على كلام حِبر العربية سيبويه؛ لذلك اخترنَا هذا الكتاب ميدانًا وموضوعًا للبحث.

استعملتُ المنهج الوصفي والتحليلي في مناقشة هذه المسألة من حيث عرض مواقف النحويين من قول سيبويه ودراستها، وردِّ الضعيف منها، وترجيح القوي فيها.

أمَّا خطة البحث فتكوَّنَت من مُقدمة وعرضٍ لقول سيبويه المُحشَّى عليه، ثمَّ ذكر أصحاب الموقف بناءً على ما جاء موقفهم في الحاشية من قول سيبويه الذي حُشِّيَ عليه، ثمَّ عرض حاشيتهم، ثمَّ بعد ذلك دراسة تلك المواقف بعد تحريرها مع بيان أدلتها، ومَن من النحويين ـ من غير أصحاب الحاشية ـ تابعَهم، وبيان الموقف الضعيف من خلال رَدِّهِ، لذلك تمثَّلَت هذه المسألة في ستة مواقف لهؤلاء النحويين من رأي سيبويه، ثمَّ كان بعد ذلك خاتمة بيَّنتُ فيها أبرز النتائج التي توصلتُ إليها من خلال

هذا البحث.

الموقف النَّحوي لأصحاب (حواشي كتاب سيبويه) من رأيه في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

من المواقف النحوية التي كان لأصحاب حواشي كتاب سيبويه موقف من أقواله: هو موقفهم من قوله في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، هل هما مُعْرَبان بالحروف أو مُعْرَبَانِ بغيرها؟.

قول سيبويه: ((ويكونُ في النَّصبِ كذلك، ولم يَجْعلُوا النَّصْبَ أَلِفًا؛ ليكونَ مِثْلَهُ في الجمعِ، وكان مع هذا أن يكونَ تابِعًا لِما الجَرُّ منه أولى؛ لأنَّ الجَرَّ للاسمِ لا يُجَاوِزُهُ، والرَّفعُ قد يَنْتَقِلُ إلى الفِعْلِ، فكانَ هذا أغلبَ وأقوى)) (سيبويه، 1316هـ، وسيبويه، 1988).

أصحاب الموقف: أبو الحسن الأخفش، وأبو عثمان المازني، والمبرِّد، والكوفيون، وجمع من البصريين، وأبو عُمر الجرمي، وثعلب.

حاشيتهم:

((إذا قُلنَا (الزيدانِ) و(العُمرانِ)، فالألفُ عند سيبويه هي حرفُ الإعرابِ، قال الأخفش والمازني والمبرِّد: ليست بإعرابٍ ولا حرفِ إعرابٍ، ولكنَّها دالَّةٌ على الإعرابِ.

قال الكوفيون: الألفُ هي الإعرابُ، وكذلك الواوُ والياءُ في التثنية والجمع.

وقال بعض البصريين: الحروف أبدَالٌ من الحركاتِ، يعني الألفَ في التثنية، والياء فيها، والياءَ في الجمع والواو فيه.

وقال الجرمي: الألِفُ في (الزيدانِ) ليسَتْ الإعرابَ، وانقلابُها هو الإعرابُ.

وقال ثعلبُ: الإلف في (الزيدانِ) بدلٌ من ضمَّتينِ، كأَنَّهُ قال (زَيدٌ)، ثمَّ جمَعَ بينهما فقال (زَيدانِ)، فالألِفُ بَدَلُ من ضمَّتينِ، والواو في (الزيدونَ) بدلٌ من ثلاثِ ضمَّاتٍ، وكذلك سائرُ هذه الحروف على هذا القياسِ)). (الفارسي، والزمخشري، والعيوني: 2021).

والذي يظهر من أصحاب هذه الحاشية ـ وغيرهم من النحويين ـ أنَّ لهم من قول سيبويه مواقف في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم؛ فكانت مواقفهم من رأيه ستة على النحو الآتي:

الموقف الأول: وفيه قولان: القول الأول: وهو ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه وهو ظاهر كلامه (ينظر: الزجاجي، 1986)، وهو الصحيح عنه، وتبعه في ذلك البصريون (ينظر: ابن الأنباري، 2003)، منهم الزجاجي (ينظر: الزجاجي، 1986)، وابن خالويه (ينظر: ابن خالويه، 1941)، وابن جني (ينظرك ابن جنِّي، بدون)، ونسبه كذلك إلى أبي إسحاق الزجاج، وهو أحسن ما يُنسب له، وابن كيسان (ينظر: ابن كيسان، 1975)، وأبي بكر بن السرَّاج (ينظر: ابن السراج، بدون)، وأبي علي الفارسي (ينظر: الفارسي، 1969، وبدون)، وهو الصحيح عنه، وصحَّحَهُ عن سيبويه أبو نصر القرطبي (ينظر: القرطبي، 1984)، والصيمري (ينظر: الصيمري، 1982)، وابن بابشاذ (ينظر: ابن بابشاذ، 1977) وأبو فضَّال المجاشعي (ينظر: المجاشعي، 1985)، واختاره ابن مالك وجمع من المتأخرين (ينظر: ابن جني، بدون، وابن الأنباري، 2003، والمرادي، 2008، والسيوطي، بدون، والصبَّان، 1997)، فهم يذهبون إلى أنَّ المثنى وجمع المذكر السالم معربان بالحروف؛ لأنَّك إذا ثنَّيت الواحدَ ألحقتْه زيادتان: الأولى: حرف المد واللين ويكون حرف الإعراب لا متحرِّكًا ولا منوَّنًا، فيكون في الرفع ألف (ألفًا)، ولم يجعلوه واوًا؛ ليفصلوا بين التثنية والمجموع الذي على حد التثنية، ويكون في الجرّ ياءً ما قبلها مفتوحًا، ولم يُكسَرْ؛ ليُفْصَل بين المثنى والجمع

الذي على حدّ التثنية... وإذا جمعتَ على حدِّ المثنى لحقتْه زائدتان: الأولى حرف المد واللين، وأنّها حرف الإعراب، وحاله السكون وتركِ التنوين، كما في التثنية، غير أنَّ هذه الزيادة واو مضموم ما قبلها في الرفع، والنصب والجر ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، والنون مفتوحة؛ ليفرقوا بين نون التثنية والجمع، وأنَّ حرف اللين هو حرف الإعراب يُخالف فيهما، فتقول: جاء المسلمُوَن، ورأيت المسلِمينَ، ومررت بالمسلمين. (ينظر: سيبويه، 1988).

ويبدو أنَّ المبرّد يقرُّ ما قال به سيبويه ويُجيزهُ؛ ودليل ذلك قوله: ((إذا ثنيتَ الواحد ألحقته ألفًا ونونًا في الرفع، أمَّا الألف فإنَّها علامة الرفع، وأمَّا النون فإنَّها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، فإن كان الاسم مجرورًا أو منصوبًا، فعلامته ياء مكان الألف، وذلك قولك: جاءني الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين، يستوي النصب والجر في ذلك، وتكسر النون من الاثنين... فإن جمعتَ الاسم على حد التثنية، ألحقته في الرفع واوًا ونونًا، أمَّا الواو فعلامة الرفع وأمَّا النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، ويكون فيه في الجر والنصب ياء مكان الواو، ويستوي الجر والنصب في هذا الجمع، كما استويا في التثنية؛ لأنَّ هذا الجمع على حد التثنية...)) (المبرّد، بدون)، فالاسم المثنى كان قبل التثنية ينصرف في وجوه الإعراب، فلمَّا زيدت الألف عليه؛ لمعنى التثنية، وكان حكم الإعراب أن يلحق الألف؛ إذ إنَّها صارت آخر الاسم؛ فصار الاسم المثنى به تامًا، كما أنَّه في الاسم المضاف والمنسوب، تلحق الياء إذا صارت آخر الاسم؛ فيتم الاسم؛ فيلحقه الإعراب تقديرًا، لكن لم تلحق الحركةُ الألفَ؛ لامتناع ذلك فيها؛ لذلك زِيدَ في آخره النون؛ عوضًا من حركة الإعراب، والتنوين اللاحق للاسم... (ينظر: الفارسي، بدون)، وهذا يدل بوضوح على موقف أبي علي الفارسي أنَّها معربة بالحروف لا بحركات مقدرة على تلك الحروف، ويفسر كلامه الذي جاء في (التعليقة): ((كونه تَصْويره وانقلابُه عن تلك الصورة إلى غيرها؛ لاختلاف الإعراب باختلاف العامل، فمن حيث كان معربًا وجب أن يكون له حرف إعراب، ومن حيث كان له حرف إعراب؛ وجب أن يكون فيه إعراب، فلو لم يكن فيه إعرابٌ؛ لم يقل إنَّه حرف إعراب...)) (الفارسي، 1990).

والقول الآخر: وهو قول منسوب إلى الخليل (ينظر: أبو حيان، 1998)، وسيبويه (ينظر: ابن يعيش، 2001، أبو حيان، 1998، ابن عقيل، 1405هـ، الصبان، 1997)، ونُسب إلى أبي إسحاق الزجاج كذلك، وابن كيسان، وأبي بكر بن السراج (ينظر: ابن يعيش، 2001)، وهذا ما مال إليه السيرافي (ينظر: السيرافي، 2008)، واختاره الأعلم الشنتمري (ينظر: الأعلم، 1999)، وأبو حيان (ينظر: أبو حيان، 1998) بأنَّ الإعراب في هذه الحروف بحركات مقدرة عند التثنية والجمع كما تقدر الحركات على الاسم المقصور في نحو: عصا، وهُدى، (ينظر: ابن الورَّاق، 1999، والعكبري، 1995، والجوجري، 2004)، ((وذهب سيبويه ومن تبعه إلى أنَّ الإعراب مقدر في الألف والياء فتقدر في الألف الضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة، فإعراب المثنى عندهم بالحركات)) (المرادي، 2008، وابن عقيل، 1405، والسيوطي، بدون)، الذي يؤكد مذهب سيبويه بأنَّ إعراب المثنى والجمع المذكر السالم بهذه الحروف قول المبرّد: ((فأمَّا سيبويه: فيزعم أنَّ الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب)) (المبرّد، بدون)، لا بحركات مقدَّرة عليها ولا غير ذلك.

وقد ردَّ ابن جني من ادَّعى أنَّها حركات مقدَّرة فيها عند سيبويه بقوله: ((فاعلم أنَّ سيبويه يرى أنَّ الألف في التثنية كما أنَّه ليس في لفظها إعراب، فكذلك لا تقدير إعراب فيها، كما يقدر في الأسماء المقصورة المعربة نية الإعراب، ويدلُّ على أنَّ ذلك مذهبه قوله: ودخلت النون كأنَّها عوض عما منع الاسم من الحركة والتنوين، فلو كانت في الألف عنده نية حركة؛ لمَّا عوض منها النون كما لا تعوض في قولك: هذه حبلى، ورأيت حبلى، ومررت بحبلى، النون، قال أبو علي: ويدلُّ على صحة ما قاله سيبويه من أنَّه ليس في حرف الإعراب من التثنية تقدير حركة في المعنى، كما أنَّ ذلك ليس موجودًا فيها في اللفظ صحة الياء في الجرّ والنصب في نحو: مررتُ برجلين، وضربتُ رجلين)) (ابن جنّي، بدون).

ويُعترض على هذا المذهب من وجهين: **الوجه الأول:** لو كانت بحركات مقدرة عليها للزم ظهور الحركة في المثنى والجمع حالة النصب؛ لأنَّ الفتحة لا تستثقل مع الياء المفتوحة المكسور ما قبلها، فكنت تقول: رأيت الزيدين، كما تقول: رأيت جواريك؛ ولمَّا انتفى اللازم الذي هو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم الذي هو تقدير الضمة والكسرة. (ينظر: ابن مالك، 1990).

والوجه الآخر: أنَّها لو كانت معربة بالحركات لوجَبَ أن تكون في حالة تثنية المنصوب والمجرور بالألف؛ لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فيقال: رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان. (ينظر: أبو حيان، بدون).

الموقف الثاني: ذهب الكوفيُّون منهم: الفراء، وثعلب، والطبري، ووافقهم أبو علي قُطْرُبُ بن المستنير، وأبو إسحاق الزيادي من البصريين (ينظر: ابن جنّي، 2000، وابن بابشاذ، 1997، وابن الأنباري، 2003، وابن يعيش، 2001، وأبو حيان، 1998) ونُسب إلى سيبويه (ينظر: ابن الأنباري، 2003، وابن يعيش، 2001)، وأبي إسحاق الزجاج (ينظر: أبو حيان، 1998) وليس كذلك عنهما، وكذلك اختاره ناظر الجيش بأنَّها إعراب، بمعنى أنَّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة (ينظر: ناظر الجيش، 1428هـ)، ونسب السيوطي (ينظر: السيوطي، بدون) إلى أبي حيّان قوله: معربة عند الكوفيين، وقطرب، والزجاج، والزجاجي بالحروف، ونسبها كذلك إليهم الصبَّانُ (ينظر: الصبَّان، 1997)، ولم يقل أبو حيان بالحروف، وإنَّما نسب إليهم قوله: هي الإعراب، ونصَّ أنَّه لثعلب كذلك. (ينظر: أبو حيان، 1998).

ونسبَ الزجاجيُّ إلى ثعلب كذلك قوله: الألف في الزيدان عوض أو بدل من ضمتين، كأنَّه قال: زيد وزيد، ثم جمع بينهما فقال: (زيدان)، بأنَّ الألف بدل من ضمتين، والواو في (الزيدون) بدل من ثلاث ضمات، وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس، ويلزم ثعلبًا أن يقال له كذلك: كيف صارت الألف بدلًا من ضمتين، وليست الضمة من حيّز الألف ولا تجانسها؟ وإذا كانت الواو في الزيدون بدلًا من ثلاث ضمات، فكيف يجمع إذًا جمع مائة نفس؟ هل

تصير عنده بدلًا من مائة ضمة؟ وكذلك إلى ما زاد (ينظر: الزجاجي، 1986، والدماميني، 1983)، وقول ثعلب هذا إنَّما أراد به أن يتكلم عن دلالة أو علامة التثنية بأنَّها ضمتين بالألف وثلاث ضمَّات للواو في الجمع إن لم تكن جنس الإلف، أي: الضمتان رمز للمثنى وما فوقه للجمع بثلاث ضمَّات، وليس مراده أن يتكلم عن ذات وجنس الإلف والواو، فقد ورد عنه خلاف ذلك - وهو ما يثبت مذهب الكوفيين - عند حديثه عن إعراب كلمة (سنين) بأنَّ هذه الحروف إعراب، فقال: ((فإنَّ السنين فيها لغات، يقال: هذه سنونَ فاعلم، ومررت بسنينَ فاعلم... ولغة يقولون: هذه سنينُك، ومررت بسنينِك، فيثبتون النون، فيجعلونها كالواحد..))(ثعلب، بدون)، ويؤيده ما ذكرَهُ الطبري في إعراب (فئة): ((وأمَّا فئة... يجمع فئات، و(فئون) في الرفع، و(فئين) في النصب والخفض، بفتح نونها في كل حال، و(فئين) بالرفع بإعراب نونها بالرفع وترك الياء فيها، وفي النصب (فئينا)، وفي الخفض (فئين)، فيكون الإعراب في الخفض والنصب في نونها، وفي كل ذلك مقرة فيها (الياء) على حالها))(الطبري، 2000)، وهذا ما أثبته أبو حيان مِن أنَّ إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بهذه الحال لهجة؛ فيقول: ((وذهب بعض أصحابنا المغاربة إلى أنَّها لهجات إعراب)) (أبو حيان، 1998)، وعلى نصيِّ ثعلب والطبري يثبت أنَّها عند الكوفيينَ إعراب، وقد تكون معربة بحركات ظاهرة كما ذكرا، وهذا بعيد.

ومذهب الكوفيين هذا مردود من وجهين: **الوجه الأول**: أنَّ الاسم متى حذفت منه الإلف يبقى دالًّا على معنى التثنية؛ لأنَّك لم تعرض لصيغته، كما تحذف الإعراب (الحركة) من الدال في (زيد) فيبقى دالًّا على المفرد، وهذا محال في التثنية، **والوجه الآخر**: يفسده أنَّه لو كانت الألف إعرابًا؛ لوجب أنَّ الواو تقلب في (مِذْرَوَانِ) ياءً؛ لأنَّها رابعة وقد وقعت في الطرف والألف بعدها إعراب كالضمة من بكر وزيد. (ينظر: ابن جنّي، بدون).

الموقف الثالث: وهو مذهب منسوب إلى أبي عمر الجَرمي، واختاره الصفار، وابن عصفور (ينظر: ابن عصفور، 1972)، والمالقي، حيث ذهبوا إلى أنَّ الإلف ليست إعرابًا، وأنَّ انقلابها في النصب والجر ياءً هو الإعراب (ينظر: ابن جنّي، بدون، وابن بابشاذ، 1977، وابن مالك، 1990، والجوجري، 2004)، ـ ونُسب إلى سيبويه (ينظر: ابن جنّي، بدون، وابن عقيل، 1405ه)، وليس بصحيح عنه؛ لِما يخالف ظاهر كلامه ـ واختارَ الصَّفارُ موقف الجرمي؛ فقال محتجًّا له: ((ولا يقدح في مذهبنا قول مَن قال أين ثبت الانقلاب إعرابًا، إنَّما ثبت الإعراب بالحركات؟ لأنَّه يقال لهذا: إنَّما ثبت الإعراب بالحركات المفردة، وهذا نوعٌ آخر فلا بُعد في أن يحكم لها بحكم آخر، كما هي آخر)). (الصفار، 1419ه).

وحجتهم كذلك أنَّ العرب حين ثنَّت قبل التحاق العوامل والإعراب، قالت: اثنان، وإذا جمعت اثنان، قالت: عشرون، وإذا أدخلوا عوامل الرفع بقيا على لفظهما، فيقولون: جاء اثنان، وجاء عشرون، فعدم التغيير والانقلاب وهو ترك العلامة علامة، ولا ننكر أن يكون العدم علامة كالسكون في الجزم، فإذا صاروا إلى النصب والخفض بدخول عامليهما قالوا: رأيتُ اثنين، ومررتُ باثنينِ، ورأيتُ عشرينَ ومررتُ بعشرينَ؛ فكان التغيير إلى الياء علامة للنصب والخفض، والتغيّر هو الإعراب بحركة كان أو بغيرها، وإذا كان من عاملٍ (ينظر: المالقي، بدون)، ورُدَّ على الجرمي بأنَّ قوله مُجابٌ عليه:

بأَنَّ أول أَحْوَال الاسم الرَّفع فإِذا كان هُوَ فِي حَال الرَّفْع غير مُنْقَلب، ولم يكن منقلبًا لَزِمَ بأَن يكون الاسم غير مُعرب، فيُؤَدِّي هذا إِلى أَن يكون بعضُ المثنى والجمعِ معربًا، وبَعضُهُ مَبنِيًا. (ينظر: المبرّد، بدون، وابن الورَّاق، 1999).

الموقف الرابع: وهو ما نُسب إلى أبي الحسن الأخفش، وأبي عثمان المازني، والمبرّد من أنَّها ليست بإعراب ولا حرف إعراب؛ إذ هي دلائل إعراب (ينظر: ابن ولَّاد، 1996)، و((ليس فيه حرف إعراب؛ لأنَّ الإعراب عنده الحركات التي تتعاقب بحسب العوامل، وليس ذلك التثنية، ولا يكون حرف إعراب لا إعراب فيه)). (الرُّمَّاني، 1415)، فيكون الإعراب مقدرًا في الحرف الذي قبل العلامة، وحرف اللين علامة على ذلك (ينظر: الشاطبي، 2007)، ومنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف (ينظر: أبو حيان، 1998)، فقد وَرَدَ عن أبي الحسنِ الأخفش قولانِ مختلفان:

القول الأول: قوله الذي جاء في حاشية أخرى له، وهو: ((ليس في الاثنين ولا في الجمع الياء ولا الواو ولا الألف بحرف إعراب، ولا إعراب؛ لأنَّه لا يكون إعراب في غير حرف إعراب، ولو كان واحد منها حرف إعراب ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشيء من هذا أنَّه رفع ولا نصب ولا جر؛ ألا ترى أنَّك إذا سمعت قائلًا يقول: (الرجلْ) وليس قبله شيء؛ لم تدرِ أنَّه رفع أو نصب أو جر، واللام حرف إعراب وليس معه إعراب، فلا تدري أيُّ شيء إعرابه، وأنت إذا سمعت قائلًا يقول: (رجلانْ) علمت أنَّه رفع، فهذا عندنا حرف يدلُّ على الإعراب)). (الفارسي، والزمخشري، والعيوني، 2021).

والقول الآخر: وهو خلاف الأول، وهو ما ذكرَهُ في (معانيه)؛ إذ قال: ((وجعلت الياء للنصب والجرّ نحو (العالمينَ) و (المتقينَ)، فنصبهما وجرهما سواء، كما جعلت نصب (الاثنينِ) وجرهما سواء، ولكن كسر ما قبل ياء الجميع وفتح ما قبل ياء الاثنين؛ ليفرق ما بين الاثنين والجميع، وجعل الرفع بالواو؛ ليكون علامة للرفع، وجعل رفع الاثنين بالألف... (رأيت ساداتٍ)، وإنَّما جرُّوا هذا في النصب؛ ليجعل جرّه ونصبه واحدًا، كما جعل تذكيره في الجر والنصب واحدًا، تقول: (مسلمينَ، وصالحينَ) نصبهُ وجرهُ بالياء)) (الأخفش، 1990)، وهذا يعني أنَّهُ يقول بما قال به سيبويه بأنَّ إعرابها بالحروف، وهذا أولى بالثبوت عنه وأخذِهِ، وهذا القول الأخير إمَّا أن يكون الأخفش تراجع عن قوله الأول، وهكذا يبدو عند المبرّد أنَّه تراجع عن قول سيبويه واختار ما ذهب إليه الأخفش: ((والقول الذي نختاره ونزعم أنَّه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش؛ وذلك أنَّه يزعم أنَّ الألف إن كانت حرف إعراب؛ فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من زيد ونحوها، ولكنَّها دليل على الإعراب؛ لأنَّه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف)) (المبرّد، بدون). وهذا المذهب مردود من أربعة أوجه:

أولها: أنَّه تقدير في غير الآخر والإعراب لا يكون إلَّا في الآخر (ينظر: السيوطي، بدون).

ثانيها: أنَّهُ لو كان الإعراب مقدرًا فيما قبلها لم تكن لتحتاج إلى تغييرها كما أنَّك لم تحتج إلى تغيير بعد إعرابك المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور. (ينظر: ناظر الجيش، 1428هـ).

ثالثها: قولهم: إنَّها دليل على أنَّ الكلمة كان فيها إعراب؛ فبطل بهذه اللواحق، فهي دلائل على ذلك الإعراب الموجودة قبل هذه اللواحق، والمذهب هذا بيّنُ الفساد؛ لأنَّ هذه اللواحق بها يتبين الإعراب بلا خلاف، وإذا جُعلت تدل على ذلك الإعراب الذي بطلَ، فكيف تكون لهذا الإعراب أيُّ فائدة حتى يُجعل عليه دليل؟ وهذا قد بطل فما الدعوى إلى نصب العلامات عليه؟ وهذه العلامات تعطي ما كان يعطي ذلك لو كان موجودً. (ينظر: الصفار، 1419هـ).

رابعها: ولو كانت هي حُرُوف إعراب؛ لما علمت أنَّ بها رفعًا من نصب ولا جر، كذلك أَنَّك إذا سَمِعت دال (زيد) لم تدل وتعلم على رفع ولا نصب ولا جر، وما ذكره لا يلزم؛ لأنَّا رأينا أنَّها حُرُوف إعراب بلا خلاف تفيدنا الرفع والنصب والجر وهي: أَبوك وأخواتها... (ينظر: ابن جنّي، بدون).

وردَّ ابن الورَّاق وأبو البركات (ينظر: ابن الأنباري، 2003)، وابن يعيش (ينظر: ابن يعيش، 2001) وابن مالك (ينظر: ابن مالك، 1990) هذا المذهبَ: ((وأمَّا أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد، ومن تابعهما، فيقولون: هذه الحروف دلائل على الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب، وهذا القول فاسد؛ لأنَّه يقال لقائله: خبرنا عن قولك: إنَّ هذه الحروف دلائل إعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب، هل يدلُّ على إعراب في الكلمة، أو في غيرها؟ فإن قال قائل: تدلُّ على إعراب في الكلمة، فلا بدَّ له من أن يقدر الإعراب فيها، إذ كانت هي أواخر الكلم، فيرجع قوله إلى سيبويه، وتسقط هذه العبارة، أو يقول: تدل على إعراب في غير الكلمة، فيقال له: فإذا الإعراب لا في الكلمة، وما عدم إعرابه فهو مبني. ومن مذهبه أن التثنية والجمع معربان، فيناقض قوله، ولو لم يعترف بإعراب التثنية والجمع، لكان لقوله مساغ، وهو مذهب أبي إسحاق الزجاج)) (ابن الورَّاق، 1999).

الموقف الخامس: من البصريين مَن ذهب إلى أنَّ هذه الحروف تنوب أو بدل من الحركات في إعراب المثنى والجمع (ينظر: ابن الخشاب، 1972)، وهذا ما ذكره الزجاجي إذ قال: ((وقال بعض البصريين: الحروف أبدال من الحركات، يعني الألف في التثنية، والياء فيها، والياء في الجمع والواو فيه)). (الزجاجي، 1986).

وهذا قريب لما قاله الكوفيون إنَّها بمنزلة الحركات؛ لذلك يردُّ هذا المذهب بما رُدَّ به على الكوفيين، ويلزمُهُ ما لزِمَهم.

الموقف السادس: وهو ما نسبه ابن الوراق (ينظر: ابن الورَّاق، 1999)، وأبو البركات (ينظر: ابن الأنباري، 2003)، والعكبريُّ (ينظر: العكبري، 1995، والعكبري: 1986)، وأبو حيان (ينظر: أبو حيان، 1998) إلى أبي إسحاق الزجاج مِن أنَّ المثنى والجمع مبنيان، وهذا لا يقطع بصحة نسبته إليه؛ إذ الصحيح ما نسبنا إليه في الموقف الأول؛ إذ هو أقرب؛ لما جاء عنه قوله في حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، (سورة طه، 63)؛ فقال: ((لأنَّ حقَّ الألِفِ أنْ تَدُلَّ على الاثنين، وكان حقُّها ألا تتغيَّر كما لم تتغير ألف (رَحَى) و(عَصَى)، ولكن كان نقلها إلى الياء في النصب والخفض أبين وأفْضَلُ للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور)). (الزجاج، 1988)، وقوله: ((وكذلك إذا جاءت بعد ألف التثنية في الرفع في قولك: هما غلاماي، وبعد ياء النصب في قولك: رأيت غلامَيَّ، وبعد كل ياء قبلها كسرة، نحو: هذا قاضِي، ورأيت مُسْلِمِيَّ...)). (الزجاج، 1988).

وإن أثبتاه ـ جدلًا ـ يُردُّ عليه ما نُسِبَ بأنَّ ((المبني ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه، فلمَّا اختلف ههنا آخر التثنية والجمع؛ باختلاف العوامل فيهما دلَّ على أنَّهما معربان لا مبنيان)). (ابن الأنباري، 2003).

خاتمة:

بعد أنَّ مَنَّ الله تباركَ وتعالى علينا بإتمام هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1.إنَّ قول سيبويه عن هذه الحروف (الألف والواو والياء) في المثنى وجمع المذكر السالم، وتصريحه بأنَّها (حروف إعراب): أي علامات بيان للفاعلية والمفعولية، يكشف بأنَّ سيبويه لم يقل حركات مقدرة عليها، أو قبلها، أو أنَّ انقلاب الإلف والواو في النصب والجر إعراب، أو بمنزلة حركات الإعراب، أو أنَّها معربة بحركات ظاهرة، أو أنَّها مبنية، فأقوال أصحاب الحاشية هذه هم وغيرهم؛ أدعى إلى التكلف، وليس من مقاصد العربية التكلف؛ لذلك ما صرَّح به سيبويه يفي بالمراد من أنَّها علامات تثنية وجمع وإعراب، فلا لبس فيه ولا تناقض معه؛ لذلك صار قول سيبويه هذا واقعًا في الاستعمال اللغوي، ومظهرًا من مظاهر التيسير في النحو العربي.

2. إنَّ الذي جاء بقول آخر عن سيبويه وهو إعرابه بحركات مقدرة على تلك الحروف وغيره؛ إنَّما اختلفوا بالتأويل عنه؛ إذ إنَّهم خرجوا عن قوله بتلك التأويلات، ولو كان مقدرًا لَمَا أتى بالنون عوضًا من الحركة والتنوين. (المجاشعي، 1985).

3.إنَّ من أقرب الأقوال من قول سيبويه هو قول الكوفيين القائل: بأنَّها إعراب، أي: الحرف بمنزلة الحركة؛ ودليل ذلك أنَّ هذه الحروف ناتجة عن إشباع لتلك الحركات؛ إذ هنَّ من أجناسهنَّ، فالألف فتحتان والواو ضمَّتان والياء كسرتان؛ إذ هما في الأصل واحد غير أنَّ الفيصل بين تلك الحركات والحروف زمن الصوت بينهما؛ إذ إنَّ الحروف (الألف والواو والياء) أطول زمنًا بامتداد الصوت من (الفتحة والضمة والكسرة)؛ فليس بجعل تلك الحروف إعرابًا بأجنبي عن تلك الحركات، ودليل ذلك ما قاله أبو علي الفارسي: ((وهذا الذي يسمّيه أهل العربية حركة حقيقة أنَّه حرف، فالفتحة كالألف، والضمة كالواو، والكسرة كالياء، في أنَّهنَّ حروف، كما أنَّهنَّ حروف إلا أنَّ الصوت بهنَّ أقل من الصوت بالألف وأختها، وقلة الصوت بهنَّ ليس يخرجهن عن أن يكن

حروفًا... كذلك يجب أن تكون هذه عندنا حروفًا، وإن كان الصوت بهنَّ أقل من الصوت بما هنَّ منه فالمسمَّى حركة، والحرف الذي معه هما في الحقيقة حركتان للناطق، وكل واحد منهما حرف، ويدلك على ما ذكرناه من هذا قيام كل واحد من الحرف والمسمَّى حركة مقام صاحبه)). (الفارسي، بدون).

4. من جعل إعرابهما بحركات مقدرة على هذه الحروف في الرفع والنصب والجر، أو قال هي إعراب، أي: بمنزلة الحركات، أراد ألَّا يخرج عن الأصل وهو الإعراب بالحركات، نقول: لا يمنع أن يطرأ تغيير بأن يُعطى حكم آخر للمثنى والجمع غير ما أعطُي للمفرد، وهذا دليل على مرونة العربية.

5.هذه المسألة من المسائل التي تعاني من مشكلة عزو الأقوال إلى أصحابها، فقد رأينا كيف وَهِمَ نفرٌ من النحويين كابن جنّي وابن يعيش وأبي حيان في النسبة إلى سيبويه أكثر من قول، فمنهم مَن قال: إنَّها معربة بالحروف عند سيبويه، ومنهم مَن قال: إنَّها معربة بحركات مقدرة على تلك الحروف عند سيبويه، ومنهم من قال: إنَّ انقلاب الإلف في النصب والجر إعراب عند سيبويه، ومثال ذلك نصُّ الصبان: ((ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أنَّ إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج والزجاجي، قيل: وهو مذهب الكوفيين، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنَّ إعرابهما بحركات مقدرة على الألف))، (الصبَّان، 1997)، فانظر كيف نسب إلى سيبويه والكوفيين قولين مختلفين، ونسب إلى قطرب إعرابها بالحروف، في حين نسب غيرُه إلى قطرب غير ذلك وهو أنَّها إعراب كما مرَّ؛ وهذا يدلُّ على تقارب القولين كما قلنا، أو أنَّ المتقدم وهم فنقل عنه المتأخر ذلك الوهم في العزو، أو حمل قول سيبويه على غير مراده، أو النقل عن شرَّاح كتاب سيبويه كالسيرافي والفارسي والصفار والمتقدمين الذين رأينا كلًّا له اختياره الخاص في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم؛ لذلك نُقلت عنهم تلك الاختيارات، ونُسبت إلى سيبويه، ومن أسباب العزو المغلوط أو المقصود كذلك هو قلة مصادر الكوفيين وبعض البصريين كقطرب والجرمي.

6.تبيَّنَ من خلال هذا البحث أنَّ ما جاء في الحاشية من مواقف للنحويين ـ كما مَرَّ عَرضها ـ من قول سيبويه مخالفة لقوله ومستدركة عليه، بل كان لأحدهم أكثر من موقف من قول سيبويه.

7.هذه الحاشية وما فيها من مواقف للنحويين من أقوال سيبويه قد نُقِلت نصًّا من كتاب (الإيضاح في علل النحو)، وهي من الحواشي المعدودة التي نقلَها الدكتور العيوني من كتاب مطبوع، ولم ينقلها كما عُرِفَ من نسخ الكتاب.

المصادروالمراجع

القرآن الكريم.

الفارسي، ح.، الزمخشري، م.، والعيوني، س. (2021). *حواشي كتاب سيبويه*. لبنان: دار طيبة الخضراء.

ابن الأنباري، ك. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين*. (ط1). المكتبة العصرية.

ابن السرَّاج، م. (د.ط). *الأصول في النحو*. مؤسسة الرسالة.

ابن الورَّاق، م. (1999). *علل النحو*. (ط1). مكتبة الرشد.

ابن بابشاذ، ط. (1977). *شرح المقدمة المحسبة*. (ط1). المطبعة العصرية.

ابن جنّي، ع. (2000). *سر صناعة الإعراب*. (ط1). دار الكتب العلمية.

ابن جنّي، ع. (د.ت). *اللمع في العربية*. دار الكتب الثقافية.

ابن جني، ع. (د.ت). *علل التثنية*. مكتبة الثقافة الدينية.

ابن جنّي، ع. (د.ت). *الخصائص*. (ط4). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن خالويه، ح. (1941). *كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم*. مطبعة دار الكتب المصرية.

ابن عصفور، ع. (1972). *المقرَّب*. (ط1). مطبعة العاني.

ابن عقيل، ب. (1985). المساعد على تسهيل الفوائد. (ط1). دار الفكر، دار المدني.

ابن كيسان، م. (1975). الموفقي في النحو. *مجلة المورد، بغداد*، 4(2)، 106ـ107.

ابن مالك، م. (1990). *شرح تسهيل الفوائد*. (ط1). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن ولَّاد، أ. (1996). *الانتصار لسيبويه على المبرِّد*. (ط1). مؤسسة الرسالة.

ابن يعيش، ي. (2001). *شرح المفصل للزمخشري*. (ط1). دار الكتب العلمية.

أبو حيان، أ. (د.ت). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. (ط1). دار القلم.

أبو حيان، م. (1998). *ارتشاف الضرب*. (ط1). مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الأخفش، س. (1990). *معاني القرآن*. (ط1). مكتبة الخانجي.

الأعلم، ي. (1999). *النكت في تفسير كتاب سيبويه*.

ثعلب، أ. (د.ت). *مجالس ثعلب*. دار المعارف.
الجوجري، ش. (2004). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. رسالة ماجستير*، البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
الخشاب، ع. (1972). *المرتجل في شرح الجمل*. مجمع اللغة العربية.
الدماميني، م. (1983). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*. (ط1).
الرُّمَّاني، ع. (1995). *شرح كتاب سيبويه*.
الزجاج، إ. (1988). *معاني القرآن وإعرابه*. عالم الكتب.
الزجاجي، ع. (1986). *الإيضاح في علل النحو*. (ط5). دار النفائس.
سيبويه، ع. (1898). *كتاب سيبويه*. (ط1). المطبعة الكبرى الأميرية.
سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*. (ط3). مكتبة الخانجي.
السيرافي، ح. (2008). *شرح كتاب سيبويه*. (ط1). دار الكتب العلمية.
السيوطي، ع. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. المكتبة التوفيقية.
الشاطبي، إ. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. (ط1). معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
الصبَّان، م. (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. (ط1). دار الكتب العلمية.
الصفار، ق. (1999). شرح كتاب سيبويه. *المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية*.
الصيمري، ع. (1982). *التبصرة والتذكرة*. (ط1). دار الفكر.
الطبري، م. (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن*. (ط1). مؤسسة الرسالة.
العكبري، ع. (1986). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. (ط1). دار الغرب الإسلامي.
العكبري، ع. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب*. (ط1). دار الفكر.
الفارسي، أ. (د.ت). *المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات*. مطبعة العاني.
الفارسي، ح. (1969). *الإيضاح العضدي*. (ط1). كلية الآداب، جامعة الرياض.
الفارسي، ح. (1990). *التعليقة على كتاب سيبويه*. (ط1).
القرطبي، أ. (1984). *شرح عيون كتاب سيبويه*. (ط1). مطبعة حَسَّان.
المالقي، أ. (د.ت). *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. مطبوعات مجمع اللغة العربية.
المبرِّد، م. (د.ت). *المقتضب*. عالم الكتب.
المجاشعي، ع. (1985). *شرح عيون الإعراب*. (ط1). مكتبة المنار.
المرادي، ب. (2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. (ط1). دار الفكر العربي.
ناظر الجيش، م. (2007). شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد). (ط1). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

References

The Holy Quran.
Al-Farsi, H., Al-Zamakhshari, M., & Al-Ayuni, S. (2021). Footnotes of Sibawayh's book. (1st ed.). Taibah Green.
Ibn Al-Anbari, K. (2003). *The Justice in the Issues of Dispute Among Grammarians*. (1st ed.). Al-Maktaba Al-Asriyya.
Ibn Al-Sarraj, M. (n.d). *Fundamentals in Grammar*. Al-Ressala Foundation.
Ibn Al-Warraq, M. (1999). *Errors of Grammar*. (1st ed.). Rushd Library.
Ibn Babshath, I. (1977). *Explanation of Al-Muqaddimah Al-Muhasaba*. (1st ed.). Al-Mataba' Al-Asriyya.
Ibn Jinni, A. (2000). *The Secret of the Syntax Industry*. (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.
Ibn Jinni, A. (n.d). *Al-Lum'a in Arabic*. Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyya.
Ibn Jinni, A. (n.d). Errors of Al Tathnia'. Religious Culture Library.
Ibn Jinni, A. (n.d). *The Characteristics*. (4th ed.). The Egyptian General Book Organization.
Ibn Khalawayh, H. (1941). *The Book of Iraab Thirty Surahs of the Holy Qur'an*. Egyptian Book House Press.
Ibn Asfour, A. (1972). *Al-Muqarab*. (1st ed.). Al-Ani Press.
Ibn Aqeel, B. (1985). *The Assistant on facilitating benefits*. (1st ed.). Dar Al-Fikr.
Ibn Kisan, M. (1975). Al-Muwaffaqi in Grammar. Al-Mawred journal in Baghdad, 4(2).

Ibn Malik, M. (1990). *Explanation of Facilitating Benefits*. (1st ed.). Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising.

Ibn Walad, A. (1996). *The victory of Sibawayh against Al Mubarid*. (1st ed.). Al-Ressala Foundation.

Ibn Yaish, Y. (2001). *Explanation of the detailed explanation of Al-Zamakhshari*. (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Abu Hayyan, A. (n.d). *Appendix and supplementation in explaining the book of facilitation*. (1st ed.). Dar Al-Qalam.

Abu Hayyan, M. (1998). *Resorption of Beatings*. (1st ed.). Al-Khanji Library in Cairo.

Al-Akhfash, S. (1990). *Meanings of the Qur'an*. (1st ed.). Al-Khanji Library.

Al-Alam, E. (1999). *The jokes in the interpretation of the book of Sibawayh, and the explanation of the hidden from its wording and the explanation of its verses and its strangeness*.

Thalab, A. (n.d). *Thalab Councils*. Dar Al-Maarif .

Al-Jawjiri, Sh. (2004). *Explanation of the golden Shathour in knowing the words of the Arabs. Master's thesis*, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia.

Al-Khashab, A. (1972). *Al-Murtajil in explaining the sentences*. Librarian of the Arabic Language Academy.

Al-Damamini, M. (1983). *Al-Faaraed's Commentary on Tasheel Al- Fawa'id*. (1st ed.).

Al-Rummani, A. (1995). *Explanation of the book of Sibawayh*.

Al-Zajaj, A. (1988). *The Meanings of the Qur'an and its Syntax*. Alam Al-Kutub.

Al-Zajaji, A. (1986). *Clarification in the Errors of Syntax*. (5th ed.). Dar Al-Nafees.

Sibawayh, P. (1898). *Sibawayh book*. (1st ed.). Grand Amiri Press in Bulaq.

Sibawayh, P. (1988). *The book*. (3rd ed.). Al-Khanji Library.

Al-Sirafi, H. (2008). *Explanation of Sibawayh's book*. (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Suyuti, A. (n.d). *Hama al-Hawamh fi Sharah Jamih Al Jawamih*. Tawfiqiyyah Library.

Al-Shatibi, A. (2007). *Al-Maqasid Al-Shafia fi Sharh al-Khulasa al-Kafiyya (Sharh Alfiya Ibn Malik)*. (1st ed.). Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University.

Al-Sabban, M. (1997). *Al-Sabban's footnote to Al-Ashmuni's explanation of Alfiyyah of ibn Malik*. (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Saffar, G. (1999). Explanation of the Book of Sibawayh. *Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Higher Education, College of Arts and Humanities, Department of Arabic Language*.

Al-Saimari, A. (1982). *Al Tabisrah wa Al Tathkra*. (1st ed.). Dar Al-Fikr.

Al-Tabari, M. (2000). *Jamih al-Bayan fi Ta'weel al-Qur'an*. (1st ed.). Al-Ressala Foundation.

Al-Akbari, A. (1986). *Clarification of the Doctrines of the Basran and Al- Kofi Grammarians*. (1st ed.). Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Akbari, A. (1995). *Al-Labbab fi Illal al-Bina' wa lraab*. (1st ed.). Dar Al-Fikr.

Al-Farsi, A. (n.d). *The problematic issues known as Al-Baghdadiyat*. Al-Ani Press.

Al-Farsi, H. (1969). Al Idaah Al Adiy. (1st ed.). Faculty of Arts, University of Riyadh.

Al-Farsi, H. (1990). *Commentary on Sibawayh's book*. (1st ed.). Associate Professor at the Faculty of Arts.

Al-Qurtubi, A. (1984). *Explanation of Ayun of Sibawayh's book*. (1st ed.). Hassan Press.

Al-Malqi, A. (n.d). *Rassif Al Mabaani fi Shara Hiroof Al Maani*. Publications of the Arabic Language Academy in Damascus.

Al-Mubarrad, M. (n.d). *Al-Muqtadab*. Alam Al-Kutub.

Al-Mujashi, A. (1985). *Explanation of the Eyes of Arabs*. (1st ed.). Al-Manar Library.

Al-Moradi, B. (2008). *Explanation of the Objectives and Paths in Explain Alfiya Ibn Malik*. (1st ed.). Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Nazir Al-Jaish, M. (2007). *Explanation of the facilitation called Introduction to the Rules by Explanation of Facilitation of Benefits*. (1st ed.). Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation.